

Distr.: General  
23 January 2006  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى بعض أوجه سوء الفهم البالغ فيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، وهو سوء فهم قد ينال، إن لم نتفطن إليه، من عملية السلام بشكل خطير.

فالقرار المذكور أعلاه، يحدد بوضوح، كما تعلمون، المهمة الموكلة إلى الفريق العامل الدولي ألا وهي متابعة تنفيذ عملية السلام.

بيد أن الفريق العامل انحرف عمداً، منذ اجتماعه الأول المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بأبيدجان، عن مهمته حيث أعاد تفسير أحكام القرار لا سيما حين أشار إلى أن رئيس الوزراء لا بد أن تكون له "سلطات تنفيذية خاصة"، وهو ما لا يناقض أحكام القرار السالف الذكر فحسب بل أن من شأنه في واقع الأمر أن يضع على رأس الدولة الإيفوارية قيادة ثنائية ليخلق بذلك مناخاً غير صحي ويصيبها بالشلل.

والقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) واضح في هذا الصدد تماماً حيث يشدد على "وجوب تمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات الضرورية وفقاً لاتفاق لينا - ماركوسي...". وغني عن البيان أن المقصود هو الصلاحيات الضرورية لإنجاز مهمة محددة هي نزع السلاح وإعادة توحيد كوت ديفوار ووضع قوائم انتخابية وإجراء انتخابات عادلة وتتسم بالشفافية.

وقد تمادى الفريق العامل الدولي في هذا المسلك حيث أصدر إثر اجتماعه الثالث المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بياناً بنفس لهجة البيان الأول، حيث يذكر فيما يتصل بوضع الجمعية الوطنية ما مؤداه:

"أن الفريق العامل الدولي خلص إلى أنه يتعين عدم تحديد ولاية الجمعية الوطنية التي انتهت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بيد أن الفريق يوصي بأن



يقوم رئيس الوزراء في فترة الانتقال، بالتشاور مع رئيس الدولة واستنادا إلى خبرات أعضاء الجمعية الوطنية السابقين، بإسناد مهام محددة إليهم حسب ما يراه ملائما وذلك من أجل النهوض بالسلام والمصالحة الوطنية“.

وقد أدى هذا البيان إلى المظاهرات التي سمعتم بخروجها، في أبيدجان وفي بعض المدن في داخل البلاد حيث أن الفريق العامل باتخاذ هذا الموقف تجاوز، كما فعل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، المهمة المنوطة به فيما يتعلق بأداء مؤسساتنا الوطنية لوظائفها. والواقع أن القرار ١٦٣٣(٢٠٠٥) ينص على ما يلي:

”يدعو المجلس الفريق العامل الدولي، مع ملاحظة أن ولاية الجمعية الوطنية ستنتهي بحلول ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى التشاور مع جميع الأطراف الإفوارية [...] لضمان انتظام أداء المؤسسات الإفوارية لوظائفها حين إجراء الانتخابات في كوت ديفوار...“.

ومن المؤكد أن معارضة تمديد ولاية الجمعية الوطنية، وهي مؤسسة لا غنى عنها في كوت ديفوار فحسب بل في أي ديمقراطية كانت، ليس بالنهج الذي يسهم في انتظام أداء المؤسسات!

وتجدر الإشارة إلى أنه في أثناء المشاورات التي أجرتها الأطراف الإفوارية تحضيراً للاجتماع المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تم إطلاع الفريق العامل بصورة وافية على آراء مختلف المجموعات البرلمانية فيما يتعلق بهذه المسألة، لا سيما رأي المجلس الدستوري المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وكانت كلها آراء مؤيدة لتمديد ولاية الجمعية الوطنية. ويُلاحظ أيضا أن قرار الفريق العامل الدولي المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ يشكك إضافة إلى ذلك في أهلية المجلس الدستوري وهو مؤسسة وطنية أخرى تساهم في الحفاظ على توازن القوى في النظم الديمقراطية.

وخلال المفاوضات التي عقدها باسم المجتمع الدولي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ سعادة السيد أولوسغون أوباسانجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أعيد توضيح دور الفريق العامل الدولي كما هو وارد في هذه الفقرة من فقرات البيان الذي جاء مصدقا لوقائع هذه المفاوضات:

”١ - إن الفريق العامل الدولي لا يملك صلاحية حل الجمعية الوطنية،

٢ - إن الفريق العامل الدولي لم يحل الجمعية الوطنية على إثر اجتماعه المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،

٣ - إن الفريق العامل الدولي يدعو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى مواصلة مشاوراتهم بغية التوصل إلى حل سياسي في الأيام القادمة؛“

وفي أعقاب صدور هذا البيان، دعا مسؤولو الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني الذين كانوا وراء مظاهرات الاحتجاج السالفة الذكر إلى الهدوء مما أدى إلى استتباب النظام اعتباراً من مساء التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وبناء على ما تقدم، فإنه من المثير للدهشة أن يؤيد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الصادر بعد وساطة أوبسانجو وعودة الهدوء، البيان الختامي للفريق العامل الدولي المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهو البيان الذي أشار الاضطرابات. إن تحفظاً من جانب مجلس الأمن بشأن التوضيح المحمود لهذا البيان الذي اقتصر على ذكره البيان الختامي للمفاوضات المشار إليه أعلاه، كان كفيلاً بإقناع الإيفواريين بدوام اتساق مواقف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبثبات عزم المجتمع الدولي على الأخذ بيدهم على طريق إعادة السلام إلى كوت ديفوار.

وعلى أية حال، فإن حكومة بلدي ستعتمد فيما يتعلق بهذه المسألة نتائج المفاوضات التي أجراها رئيس الاتحاد الأفريقي.

ونأمل أن يلتزم الفريق العامل الدولي في المستقبل التزاماً تاماً بأحكام القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، الموكلة إليه بموجبها ولاية محددة. وبهذه الطريقة سنستطيع، عن طريق الحوار بين الأطراف الإيفوارية وبمساعدة المجتمع الدولي المشكورة، التوصل إلى إحلال سلام دائم في البلاد.

وأرجو ممثنا اتخاذ ما ترونه مناسباً من تدابير لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب دجانغوني - بي

السفير